بناء على ان العلم يتشخص بتشخص الاذهان ويتعدد بتعددها واما في الالفاظ فلانه المقرر عدم
تخلل العدم بين العينين ومن البين ان الالفاظ الحاصلة في زمان لو كانت عين الالفاظ الحاصلة
في زمان آخر لزم تخلل العدم بين العينين والتالي بط والمقدم مثله فيلزم تعددها وايضا ان تشخص
الاعراض لا يكون الا بتشخص موضوعاتها فالالفاظ الحاصلة بتكلم زيد غير الالفاظ الحاصلة بتكلم عمرو
والا يلزم تشخص الاعراض بعدم تشخص موضوعاتها لا يقال ان الزمان غير داخل في التشخص وكذا
المكان فالدليل الاول يقتضي دخول الزمان والثاني يقتضي دخول المكان لانا نقول ان الدليل
الثاني يقتضي التشخص بتشخص الموضوع وهو ليس بمكان بل المكان معتبر بالقياس الى الجوهر
وايضا ان عدم دخوله معتبر بالقياس الى الجوهر لا بالقياس الى الاعراض وان الدليل الاول يقتضي
التعدد بسبب تخلل العدم لا انه موجب له بسبب مقارنة الزمان كما عرفت فالحق ان اسامي
الكتب على هذه التقادير الثلث ايضا من اسماء الاجناس لانها موضوعة للفرد المنتشر من الالفاظ
او من المعاني او من المركب منهما فاذا عرفت احوال الكتب فقس احوال اجزائها فان الكتاب اذا كان
منقسما الى ثلثة ابواب مثلا كان كل باب دالا على جزء مدلول الكتاب فالاحتمالات الحاصلة في
الكتاب المذكور حاصلة في كل باب منه فكما ان اسم الكتاب من اسماء الاجناس على الاصح فكذلك
اسم كل باب من الابواب المذكورة من اسماء الاجناس لان الباب الاول مثلا ليس عبارة عن
الطائفة المذكورة المخصوصة المعينة بالتعيين التشخصي من النقوش والالفاظ او المعاني او المركب
بل هو عبارة عن الطائفة المخصوصة المعينة بالتعيين النوعي من النقوش او الالفاظ او المعاني او المركب
منها ثنائيا او ثلاثيا وذلك ظ لمن له ادنى دراية وليكن هذا اخر ما قصدناه في هذه الرسالة و
والحمد لله على التمام والصلوة على نبيه واله واصحابه الكرام

تمت الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير محمد الامدي لما كان مبحث العلم اصعب المباحث العميقة لكونه متوقفا على الانظار الدقيقة
اردت ان اجمع مواقف مقاصده ومبادي مسائله في رسالة حتى تكون معيارا لاجالة حين التقرير و
ميزانا للانظار فيه وقت التحرير فوفقت لها بعون الله الملك الكريم اعلم ان العلم حصولي وحضوري
الثاني بديهي فقط والاول يعم والكسبي على الاصح وكل منهما يوجد في التصور والتصديق والتصور
اما كلي وجزئي فيكون التصور كليا او جزئيا بالعرض على التحقيق على مذهب المحققين وعلى ارجح اقوال اهل
الاشباح كما ستحققه ان شاء الله وهذه التقسيمات مما اتفق عليها جميع الفرق وانما الاختلاف في حقيقة
من حيث هي هي فاكتفينا ببيان الحقيقة على مذهب الحكماء حتى تظهر كيفية القسمة وحقايق الاقسام
على كل منها قالت الفلاسفة العلم هو الصورة الحاضرة عند الذات المجردة وفيه مذاهب احدها
ان العلم عين المعلوم ماهية وهو مذهب المحققين وانما انقسامه الى الحصولي والحضوري باعتبار الصورة
الحاضرة لان تلك اما عين الموجود بالوجود الاصلي ماهية ووجودا على ان يكون التغاير بالاعتبار او
عينه ماهية وغيره وجودا فالاول حضوري والثاني حصولي على مذهبهم والاول قوي لان حضور الشيء عند

العلم

عند المدرك بالوجود الاصيلي اقوى من حضوره عنده بوجود اخر ظلي فبعض الحضوري يوجد في جميع
المقولات على معنى ان فردا منه يكون فردا من افراد احدى الاجناس العالية لا على معنى العروض
لها والحصولي باعتبار كونه علما من حيث هو هو من الامور الاعتبارية ليس بداخل تحت الاجناس
لعدم دخوله تحت الوجود الاصيلي فلا يمكن دخوله تحت مقولة موافقة لمقولة المعلوم ولا مخالفة
لمقولته فظهر ان الماهية الموجودة في العقل معلومة بالعلم الحضوري وان كانت علما لنفسها
من حيث وجودها بالوجود الاصيلي فكل علم حصولي من الامور الاعتبارية وبعض العلم الحضوري
كذلك وهو الحضوري الحاصل للماهية الموجودة في العقل هذا هو المشهور والحق ان تضاعف
الصور على هذا المذهب غير جائز لا اعتبارا ولا بالذات بل التضاعف فيها بالاعتبار انما يجوز
على مذهب اهل الاشباح كما سنذكره فحاصل الكلام على المشهور ان بعض ما يصدق عليه العلم
الحصولي يصدق عليه المعلوم بالعلم الحضوري بشرط تغاير الجهة وعلى التحقيق لا شيء مما يصدق
عليه المعلوم بالعلم الحضوري يصدق عليه العلم الحصولي فان قلت لا يمكن العلم بالشيء من
الوجه على هذا المذهب لان العلم بالوجه غير العلم بما له الوجه بل هو عين الوجه ماهيته مع ان العلم
بالشيء من الوجه متحقق في الرسوم وفي اطراف بعض القضايا قلت فرق بين العلم بالوجه
وبين العلم بالشيء من الوجه فان المعلوم في الاول نفس الوجه وفي الثاني ذو الوجه لا يقال م
مقصودنا من الايراد ليس عدم تحقق الامتياز بينهما حتى يجاب بما ذكر بل لزوم عدم تحقق
العلم بالشيء من الوجه لانا نقول ان المقدمة القائلة بان العلم بالوجه غير العلم بذي الوجه
كما تقتضي عدم الامتياز تقتضي ايضا لزوم العدم المذكور فالجواب مطابق للسؤال وتفصيله
ان المحققين ذهبوا الى ان العلم بالوجه غير العلم بذي الوجه ولم ينكروا الاستلزام اعني استلزام
العلم بالوجه من حيث كونه آلة لملاحظة ذي الوجه العلم بذي الوجه من تلك الجهة فلهذا
حكموا بان الفرق حاصل بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من الوجه فانهم لو لم يعترفوا بالاستلزام
لم يمكن لهم القول بوجود العلم بالشيء من الوجه فضلا عن الفرق بينهما فظهر ان القائلين بالفرق
بينهما قائلون باستلزام العلم بالوجه من حيث كونه آلة لملاحظة ذي الوجه العلم بالشيء من الوجه
وان القائلين بالاستلزام قائلون بالفرق فان قلت فما وجه تخصيص الاشكال بهذا المذهب قلت
وجه عدم وروده على اهل الاشباح وذلك ظ فان قلت على مذهب المذكور يلزم ان لا يوصف
العلم الا بالمطابقة مع انه قد يوصف باللامطابقة ايضا قلت ان اتصافه بالمطابقة واللامطابقة
ليس الا باعتباره حكما لا باعتباره تصورا فان جميع التصورات مطابقة لا غير فانا رأينا شبحا و
هو حجر في الواقع وحصل في ذهننا صورة الانسان يكون ذلك التصور مطابقا للمعلوم
والمتصور وهو الانسان وانما الخطاء في الحكم بانه انسان فان قلت هذا انما يتم اذا رأينا
شبحا من بعيد وهو في الواقع حجر تحصل منه في ذهننا صورة الانسان فاعتقدنا بانه انسان
ولا يتم على تقدير توجهنا الى ذلك الشبح بوصف الانسانية بان نجعل عنوانا له ونحكم عليه بانه
قابل العلم وصنعة الكتابة فان الشبح على التقدير الاول متصور بالشيئية وحكم عليه بالانسانية

وعلى التقدير الثاني بالانسانية وحكم عليه بالقابل للعلم فيكون التصور في التقدير الاول مطابقا للمتصور
وانما الخطاء في الحكم وفي التقدير الثاني ليس بمطابق للمتصور لان المتصور هو الحجر والتصور هو صورة
الانسان **قلت** هذا الايراد قوي لا يمكن دفعه الا بالفرق بين في الواقع وبين مبدأ الانتزاع اي
المعلوم بحسب زعم العالم وبيان كون المطابقة وصفا للمعلوم بحسب الزعم وبيانه ان الشبح المرئي
من بعيد الذي هو حجر في الواقع اذ التصور بالانسانية وجعل الانسانية عنوانا له يلزم ان يجعل الد
الشبح الذي هو الحجر في الواقع فردا من الانسان والا لم يمكن ان يحمل عليه بالاضافة المذكورة المخصوصة
بالانسان فيكون الشبح حجرا في الواقع وانسانا بحسب الزعم فالصورة الانسانية مطابقة للمعلوم
بحسب الزعم اي عينه ماهية وغيره وجودا ويدل على ما ذكرنا كون العلم بالشيء لازما من العلم بالوجه
من حيث كونه آلة لملاحظته وقد غفل بعض الافاضل عن ذلك وقال ان تحقق الفرق بين العلم
بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه يقتضي وجود اللامطابقة في التصور ايضا وقد عرفت ان
ذلك يدل على تحقق المطابقة فيه فقط فظهر مما ذكرنا اذا قلنا الماهية المجردة موجودة في الذهن واللامعلوم م
لا يعقل واللاشيء كلي او جزئي وامثال ذلك لم يكن شيء من التصورات بغير مطابقة للمتصور
بل كله مطابقة للمتصور على الوجه المذكور وعدم المطابقة للمعلوم في نفس الامر غير مضر فلهذا اعتبر الشيخ
في عنوان الموضوع الاتصاف الفعلي ولو بحسب الفرض حتى يشمل الكلام على تلك القضايا **فان قلت**
ان الفارابي ماذا يقول في مثل هذه القضايا **قلنا** ان الفارابي غير قائل بكون العلم عين المعلوم
ماهية بل هو من اهل الاشباح على التحقيق فالتصور يتصف بالمطابقة واللامطابقة عند اهل الاشباح
كما سنذكره ان شاء الله **فان قلت** ان العلم اذا كان عين المعلوم ماهية وغيره وجودا لم يمكن اللامطابقة
جائزة اصلا لا في التصور ولا في التصديق **قلت** هذا الايراد في النظر حقير وفي التحقيق كبير يحتاج الى الجواب
المبني على امور دقيقة وبيانه ان التصديق سواء كان بسيطا او مركبا يحتاج وجوده الى تصورات اربع
فكل من تلك التصورات مطابق للمتصور بحسب الزعم كما عرفت آنفا فيكون التصديق مطابقا للمتصدق
بحسب الزعم وعدم مطابقته ليس الا بالنسبة الى المتصدق في نفس الامر والواقع والحاصل اذا قلنا الانسان
حجر كان الانسان متصورا بالصورة الانسانية والحجر بالصورة الحجرية والوقوع بالصورة الاذعانية
فمجموع تلك الصورة مطابقة للمتصورات من حيث هي هي مع قطع النظر عن الواقع وعدم المطابقة ليس الا
بالنظر الى الواقع وينكشف هذا الجواب على من اطلع بمباحث القضايا الموجهة من ان للقضايا وجودات
اربع وان الوجود اللفظي دال على العقلي بالوضع والعقلي دال على الخارج بالطبع وان دلالة النسبة الذ
الذهنية على الخارجية لا تقتضي وجود مدلولها وان الصدق لا يترتب على الدلالة بل قد توجد الدلالة
مع كذب القضية كالمثال المذكور لا يقال ان كون مدلول القضية المعقولة الصدق والكذب احتمال
عقلي يقتضي كون الصدق مترتبا على الدلالة لانا نقول كون الصدق مدلولا لا يوجب وجود الصدق
حتى يكون مترتبا عليها **لا يقال** ان كون التصديق مطابقا للمتصدق بحسب الزعم انما يتم على مذهب القائلين
بان اجزاء القضية ثلثة ولا يتم على مذهب القائلين بان اجزاء القضية اربعة لان مدلول القضية على
المذهب الاول اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه وعلى المذهب الثاني اتصاف الموضوع بالمحمول

بالمحمول مطابق لنفس الامر وليس بمطابق له لانا نقول اما اولا فلان القائلين بكون اجزاء القضية
اربعة من اهل الاشباح فلا يضر عدم التمامية بالنسبة اليهم واما ثانيا فلانه لا يلزم من كون
الاتصاف في نفس الامر مدلولا كونه متحققا فيه كما عرفت انفا فاذا عرفت ما ذكرنا ظهر لك ان
تحقق العلم الحضوري والعلم الحصولي في التصديق ليس الا باعتبار التصورات الواقعة فيه شرطا
او شطرا كتحقق المطابقة فيه وكذا تحقق الكلية والجزئية في التصديق ليس الا باعتبار تلك التصورات
وذلك ظ وثانيهما ان العالم الحصولي غير المعلوم ماهية ووجودا والحضوري عينه ماهية ووجودا
والتغاير بالاعتبار كما في مذهب المحققين لان الافتراق والمخالفة بين اهل الاشباح والمحققين
ليس الا في العلم الحصولي وحاصله ان العلم الحصولي عبارة عن الصورة الحاصلة عند الذات المجردة
وتلك الصورة مخالفة لذي الصورة بالماهية ومساوية لها في التحقق فتكون الصورة الحاصلة
مثالا للمعلوم ووجودا ظليا لان حضورها عند المدرك يستلزم انكشاف المعلوم عنده بناء
على وجود خصوصية بينهما تقتضي ان يكون حضورها مستلزما لحضوره فلا يرد ان الصورة
اذا كانت مخالفة للمعلوم بالماهية تكون اجنبية فلا يكون حضورها مستلزمة لحضور
المعلوم وايضا لا يرد عليه ان نسبة الصورة الى ذلك المعلوم مساوية لنسبتها الى سائر
الامور المغايرة فلا يمكن ان تكون مبدا لانكشاف المعلوم والحق ما اختاره المحققون
لان ادلة الوجود الذهني تدل على كون الموجودات الذهنية متحدات مع الموجودات في الماهيات
وانما التغاير في الوجود بناء على ان النزاع ليس الا في ان الموجود في الخارج هل له نوع اخر من الوجود
ام لا فاذا كانت الموجودات الذهنية متحدات مع الموجودات الخارجية في الماهيات يلزم
ان يكون لشيء واحد وجودان بخلاف ما اذا كانت مغايرة لها في الماهية فان الوجودين ح
يكونان لشيئين لا لشيء واحد فلا يكون للموجودات الا وجود واحد وايضا ان الحكم على الامور
التي لم يكن حاضرة عندنا باعتبار الوجود الاصلي حكم على المجهول المطلق فيلزم ان تكون تلك
الامور حاضرة عندنا بوجود آخر حتى لا يكون الحكم على المجهول المط وايضا ان الصورة اذا
كانت مغايرة للمعلوم في الماهية يجوز ان تكون مخالفة لها في الاحوال ايضا كلا او بعضا
فلا يظهر انكشاف المعلوم والقول بان الخصوصية الحاصلة بينهما تقتضي اشتراكهما في
بعض الاوصاف على تقدير كونه مسلما يستلزم كون الخصوصية ملحوظة بالذات وملتفتا
اليه لان الملزومية لا يكون الا بالاخطار والالتفات فيلزم الدور والتسلسل وفي مرجوحية قول
اهل الاشباح وجوه اخر ينكشف بعضها في اثناء تحرير مباحثه وتقريره فتبصر اذا عرفت هذا
فاعلم ان اهل الاشباح قالوا ان العلم الحصولي لا يحصل الا عند وجود امور ثلثة الصورة و
قبول النفس لها واضافة حاصلة بين العالم والمعلوم بواسطة حصول الصورة في العالم فمنهم
من قال ان العلم نفس الصورة والقبول والاضافة لازمتان لها ومنهم من قال انه نفس القبول والصورة
والاضافة لازمتان لها ومنهم من قال انها نفس الاضافة والقبول والصورة لازمتان لها فمن قال بانه
نفس الصورة جعل العلم من مقولة الكيف لان الصورة على هذا المذهب من الموجودات العينية لوجودها

في موضوع خارجي مع انها غير قابلة للقسمة والنسبة لذاتها **لا يقال** اذا كانت الصورة كيفا ومن
الموجودات العينية تكون من اقسام المعلوم لا من العلم **لانا نقول** ان اهل الاشباح لم يجعلوا العلم
من الموجودات الذهنية المقابلة للموجودات العينية بان يكون الوجود الذهني له وجودا غير
اصيلي بل جعلوه من الموجودات الذهنية على معنى ان يكون الوجود الذهني وجودا اصيليا وعينيا
له فالماهيات الموجودة في الخارج على مذهبهم اما عبارة عن الصورة الحالة في النفس والذهن او لا فا
لعلم عبارة عن الصورة الحالة فيها وتلك الصورة معلومة بالعلم الحضوري لحضورها باعتبار الوجود
الاصيلي في النفس وعلوم باعتبار ترتب انكشاف سائر الماهيات عليها **فان قلت** اذا كانت
الصور في الغة لماهيات المعلوم لم يمكن الكلية والجزئية لان الحمل على كثيرين لا يتصور فيها ولا الحمل
على واحد لان افراد المعلوم ليس مما صدق عليها العلم ح **قلت** القائلون بكون العلم صورة
وكيفا لم يعتبروا في الكلية الحمل والصدق بل اعتبروا المطابقة فقط على معنى ان الصورة ان كانت
مطابقة لامور كثيرة بان يكون النفس متأثرة بها من جهة الكثرة فهي كلية وان لم تكن مطابقة لامور
كثيرة بل كانت النفس متأثرة بها من جهة فرد واحد فهي جزئية والكلية على هذا القول تشبه بصورة
مرتسمة في الشمعة حاصلة من ضرب خواتم منقوشة بنقش واحد والجزئية تشبه بالصورة المرتسمة
في الشمعة حاصلة من ضرب خواتم منقوشة بنقوش مختلفة فظهر ان هذا الاعتبار الحمل في الكلية لا
يتمشى الا على مذهب المحققين فان الماهية الحاصلة في الذهن عين الافراد الخارجية ان وجدت
في الخارج والافراد عين تلك الماهية ان وجدت في الذهن فتبصر **اعلم ان الجواب** المذكور من طرف
اهل الاشباح مبني على كون الكلية والجزئية من اقسام العلم كما هو مذهب المحققين القائلين بكون
العلم عين المعلوم ماهية ولهم جواب آخر وهو جعل الكلية والجزئية من اقسام المعلوم لا العلم حيث
قالوا ان الكلي ليس تلك الصورة بل الامر المتميز والمتعقل بها والجزئي ليس تلك الصورة بل الامر
المتميز بحصول الصورة في الآلات وفيها ولا يمكن ذلك القول في مذهب المحققين اذ ليس شيء وراء
تلك الماهية ح وذلك ظ **فان قلت** اذا كانت الصورة حالة في النفس تكون فردا معينا بالتعيين
الشخصي فتكون جزئية فقط **قلت** ان تلك الصورة باعتبار كونها آلة لملاحظة الغير ومن البين انها بذلك
الاعتبار تصلح ان تكون مقسما لهما على المعنى المذكور سابقا بلا لزوم فساد فيها **فان قلت** اذا كانت
الصورة مخالفة لماهية المعلوم لم يمكن تحديد شيء من الماهيات لعدم حصول الكنه اصلا لان العلم
الحاصل للماهيات من جانب الصورة علم بها من جهة حضور صورة مساوية لها ومخالفة لها بالذات
قلت ان اهل الاشباح لم يجعلوا الصورة الحاصلة في النفس الا آلة لملاحظة المعلوم وانكشافه فا
ن كانت آلة لملاحظة الماهية بالجنس والفصل تكون آلة للكنه فيحصل انكشاف المعلوم بالكنه
فيتحقق الحد وان كانت آلة لملاحظتها بالخاصة والعرض العام مثلا تكون آلة للوجه فيحصل انكشاف المعلوم
بالوجه فيتحقق الرسم ح وبهذا الجواب انكشف لك ان مبدأ انتزاع الصورة في الحد ليس الا ما كان ذاتيا
للمط بتمامه او ببعضه وفي الرسم ليس الا ما كان عرضيا له صرفا او مخلوطا فالقسمة الى الحد والرسم باعتبار
ما كان مبدأ لتلك الصورة لا باعتبار الصورة هذا على مذهب اهل الاشباح واما على مذهب المحققين

المحققين فالماهية المعقولة اي الحاصلة في النفس اما من المبادي الكنهية اولا والاولى حد والثانية
رسم وبما قررناك تبيّن ان تحقق الحدود منشاء للاشكال على مذهب اهل الاشباح وان تحقق
الرسوم منشاء للاشكال على مذهب المحققين كما لا يخفى **فان قلت** ان العلم بالوجه هل هو علم
بذي الوجه حقيقة اولا على مذهب اهل الاشباح **قلت** انه علم بذي الوجه حقيقة لان الصورة الحاصلة في
النفس كما تقتضي انكشاف الوجه تقتضي ايضا انكشاف ذي الوجه لان التخالف بحسب الماهية مشتركة بينهما
فيجوز الاشتراك في التساوي ايضا على وجه يترتب عليه الانكشاف ولا يمكن ذلك في مذهب المحققين
لا يقال فعلى هذا لا معنى لتوسط الوجه بين تلك الصورة وذي الوجه بل الصورة كما كانت صورة علمية
للوجه فهي صورة علمية لذي الوجه ابتداء **لانا نقول** يجوز ان لا يترتب انكشاف ذي الوجه على تلك
الصورة الا بتوسط الوجه بان يكون الوجه مقتضيا للخصوصية بين الصورة وذي الوجه وواسطة لملاحظته وهذا ظ في القضايا التي عنوان موضوعها صادق على افراد غير متناهية او على
افراد مقدرة الوجود او على افراد ممتنعة الوجود فان طريق العلم بتلك الافراد لا يكون الا
بتوسط العنوان **فان قلت** يرد على هذا المذهب حلول الشيء في نفسه عند تعقل النفس ذاتها **قلت**
انما يلزم ذلك اذا لم يكن علم النفس بذاتها حضوريا واما اذا كان حضوريا فلا يلزم ذلك اذ الصورة
العلمية هي بعينها الصورة الخارجية في العلم الحضوري وانما التغاير بالاعتبار والقول بان وجود
الحال ظلي ووجود المحل عيني فلا مانع في الحلول ليس بشيء بل تكلف محض **ومن قال** ان العلم عبارة
عن قبول النفس جعل العلم من مقولة الانفعال وكذا اقسامه من التصور والتصديق وجعل
الصورة من لوازم وجود القبول ومن شروطه وجعل الاضافة من لوازم ماهية الصورة
ولازم اللازم لازم لملزوم اللازم والسر في كونه انفعالا امران احدهما ان النفس قابلة للصورة
لا فاعلة لها بل الفاعل الواهب العقل الفعال فانه يفيض عليها الصورة عند تمام الاستعداد
فالنفس تنفعل بالقبول ولا شيء في طرف النفس غير القبول فيكون العلم منتفيا بانتفاء القبول
وموجودا بوجوده وثانيهما ان الانفعال من الاعراض النسبية الغير القارة ~~في النفس~~ ومن البيّن
ان العلم الحاصل للنفس غير قار بل النفس عالمة ما دام منفعلة بالافاضة لا دائما وكلا الامرين محل
نظر اما الوجه الاول فلورود المناقضة عليه اولا والنقض ثانيا اما المناقضة فبان يقال لا يلزم من
كون النفس منفعلة بالقبول كون العلم عين القبول لجواز ان يكون العلم عبارة عن الصورة ويكون القبول
من شروط وجودها ولا ينافيه انتفاء العلم بانتفاء القبول ووجوده بوجوده واما النقض فبان يقال
دليكم جار في الصورة مع تخلف مدعاكم عنها وهو ظ واما الوجه الثاني اما مناقضة فبان يقال
لا نسلم ان العلم غير قار الذات بل هو حاصل في آن الافاضة وبعده وانما المنتفي العلم بالعلم لا نفسه و
لو سلم فلا نسلم انه اذا كان غير قار كان عبارة عن القبول لجواز ان يكون العلم كيفا ومشروطا بامر
غير قار فاما نقضا فلاستلزام عدم وجود العلم عند زوال الانفعال وكونه متبدلا الى الجهل وفساده
ظ **فان قلت** ان العلم اذا كان عبارة عن الانفعال كيف يصح تقسيمه الى التصور والتصديق **قلت**
ان قبول الصورة على تقدير كون التقييد داخلا والقيد خارجا يكون مقسما لهما على معنى ان قبول الصو

اما مع الاذعان اولا والاول تصديق والثانى تصور فان قلت كيف يتصور الاذعان وعدمه على
هذا التقدير قلت ان قبول الصورة ان كان قبولا لها على وجه لا يمكن للنفس قبول نقيض الصورة او على
وجه يكون قبولها لتلك الصورة مع مرجوحية قبول نقيضها فهو تصديق والاول يقينى والثانى ظنى
وان كان قبولا لها على وجه التساوى بين قبولها ونقيضها او على وجه المرجوحية اى على وجه رجحان قبول
نقيضها او لم يكن على وجه التساوى او المرجوحية فهو تصور والاول شك والثانى وهم والثالث تصور
محض فظهر ان الصورة واسطة فى ثبوت التصور والتصديق للقبول ان جعل التصور والتصديق من
اعراض القبول واما اذا جعلا من انواعه فلا واسطة اصلاً بل هى من شروط وجودهما فان قلت فعلى
هذا المذهب لا يصح الكلية والجزئية فى العلم قلت ان الكلية والجزئية من اعراض العلم بواسطة الصورة
بشرط ان يكون واسطة فى العروض لا فى الثبوت ولا يخفى ان الايراد المذكور انما يرد على تقدير كون
الكلية والجزئية من اقسام العلم واما اذا جعلتا من اقسام المعلوم فلا ورود له ان الامر ظ فان
قلت كيف يصح تقسيم العلم الى الحصولى والحضورى قلت الانقسام اليهما بواسطة الصورة ايضا
واسطة فى العروض ولك ان تحمل الحصولى والحضورى على معنى آخر بان تقول ان الحصولى عبارة
عن قبول الصورة المنتزعة والحضورى عن قبول الصورة الخارجية قبولا اعتباريا فاذا عرفت هذا
فاعلم ان المطابقة واللامطابقة على هذا المذهب ليس الا باعتبار الصورة وان العلم بالوجه والعلم بالشيء
من الوجه والعلم بالكنه ليس الا باعتبار الصورة ايضا فالاحكام الجارية على مذهب من جعل العلم عبارة
عن الصورة جارية على هذا المذهب بلا تفاوت فتبصر والله الموفق ومن قال ان العلم اضافة بين
العالم والمعلوم جعل العلم من مقولة الاضافة وكذا اقسامه من التصور والتصديق وجعل القبول
والصورة من لوازم وجودها اعلم ان الاضافة بمعنى النسبة اعم من مقولة الاضافة فان النسبة الحاصلة
بين الشيئين اما مقابلة لنسبة اخرى حاصلة بين الشيئين المذكورين او لا والاول من مقولة
الاضافة دون الثانية وبيانه ان الابوة نسبة عارضة للاب بالنسبة الى البنوة العارضة للابن
فكل من الابوة والبنوة نسبة مقابلة للاخرى فالابوة طرف والبنوة طرف وكل من الطرف حاصل
بين الاب والابن فتكررت النسبة بين الاب والابن على مقتضى التعاكس والعلم فى الصورة المذكورة
عبارة عن العالمية المقابلة للمعلومية فكل من العالمية والمعلومية طرف للنسبة الواقعة بينهما و
كل طرف نسبة بين العالم والمعلوم فتكررت النسبة الواقعة بين العالم والمعلوم على حسب التعاكس
وقالوا ان النسبة التى من مقولة الاضافة موجودة فى الخارج دون المط والسر فى كونها موجودة فى
الخارج كونها ملحوظة على وجه الطرفية وقائمة باحد المنتسبين فتبصر فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلية
والجزئية والحصول والحضور والمطابقة واللامطابقة على هذا المذهب ليست الا بواسطة الصورة
واسطة فى العروض لا فى الثبوت وكذا العلم بالوجه والعلم بالشيء من الوجه والعلم بالكنه ليس الا
بواسطة الصورة وجعله واسطة فى الثبوت وان صدر عن بعض الفضلاء تكلف لا يليق بالبنان
واما انقسامه الى التصور والتصديق فيحتمل ان يكون بواسطة الصورة ويحتمل ان لا يكون بواسطة و
الثانى ارجح كما لا يخفى على من له ادنى بضاعة والحق من بين هذه المذاهب كونه عبارة عن الصورة لعدم

لعدم الاحتياج الى التكلفات ولظهور المطابقة واللامطابقة والحصول والحضور والتصور و
التصديق **فان قلت** ما الفرق بين العلم اضافة بين العالم والمعلوم على رأى المتكلمين وكونه اضافة
بينهما على رأى الحكماء **قلت** ان تلك الاضافة عند الحكماء لا تحصل الا بحلول الصورة فى النفس واما
عند المتكلمين فلا احتياج الى حلول الصورة بل يكون امر خارجى باعثا الى وجود تلك الاضافة فا
فاذا تقرر هذا فى ذهنك ظهر لك ان انقسام العلم الى البديهى والنظرى يمكن على جميع المذاهب
بان يقال ان الصورة او الاضافة او القبول اما حاصلة بلا نظر وكسب او بالنظر والكسب والاول
بديهى والثانى نظرى هذا على مذهب اهل الاشباح واما على مذهب المحققين فبان يقال ان
كون الماهية فى العقل اما ان يكون محتاجا الى النظر او لا والثانى بديهى والاول نظرى وههنا
ابحاث عميقة طويناه على غره لعدم مساعدة الرسالة عليها **ثم اعلم** انه لا بأس ان تلحق به احوال
العلم البارى فى الجملة وان كانت لنا رسالة مستقلة ببيان تلك مفصلة فنقول ان الحكماء
ذهبوا الى ان الله تعالى عالم لذاته بمعنى ان العلم ليس صفة له زائدة عليه بل علمه عين ذاته على معنى
ان ما يترتب على العلم على تقدير كونه صفة يترتب على ذاته تعالى على تقدير كون العلم عينا لذاته تعالى
وقال اكثرهم ان علمه تعالى بذاته وبسلسلة الممكنات حضورى لا بالارتسام صور فى ذاته تعالى
اما كون العلم بذاته حضوريا فظ لانه تعالى حاضر عند ذاته تعالى فيتحد العاقل والمعقول والعقل
اى العلم والتغاير بالاعتبار واما كون العلم بسلسلة الممكنات حضوريا فلان ذاته تعالى علة
تامة لوجود كل من الممكنات على خصوصيات واعتبارات لا توجب الكثرة حقيقة فى ذاته تعالى
وكون بعض متقدما وبعضه متأخرا ليس من نقصان العلة بل هو لتحقق العايق فى جانب القابل
واقتضاء استعداده فاذا ثبت ان ذاته علة تامة باعتبار الخصوصيات الواقعة بينه تعالى وبين تلك
المعلولات وقد ثبت انه عالم بذاته لذاته مع تلك الخصوصيات علما حضوريا ثبت انه تعالى
عالم لجميع سلسلة لانه حين علمه تعالى بذاته تعالى لان العلم بالعلة على الكمال يوجب العلم بالمعلول و
انما قيدنا العلم بها على الكمال لان العلم بماهية العلة لا يستلزم العلم بالمعلول وكذا العلم بها
بوجه ما لا يستلزم العلم به نعم ان العلم بها من جهة كونها علة له يستلزم العلم به لكن الله تعالى
لكونه عالما بذاته وبجميع الجهات التى يترتب عليها المعلولات لزم ان يقيد علمه بالعلم التام و
والكامل فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول ان المعلولات كلها حاضرة عند الله مع ازمنة وجودها و
ذلك الحضور ازلى وابدى لا يتغير اصلا اذ ليس فى علمه كان ويكون لعدم جريان الزمان عليه
لحضور الزمان عنده بجميع اجزائه فليس شئ من الاشياء غائبا عنه تعالى فيكون علمه تعالى به حضوريا
فان قلت هذا الكلام يتم على تقدير ازلية الزمان وقدمه ولا يتم على تقدير حدوثه **قلت** ان الحكماء
قائلون بقدم الزمان مع انه يتم على تقدير حدوثه ايضا لان العلم يتحقق ويتوقف عليه عليها
الايجاد او قد كانت ارادته الازلية متعلقة فى الازل بالموجودات اللايزالى على انه تعالى مثلا
اراد فى الازل وجود زيد فى يوم كذا وساعة كذا ولم يلزم منه كون المتعلقات ازلية فنعلم
منه ان الله تعالى علم فى الازل وجود المتعلقات اللايزالى وانما قلنا ولم يلزم لان العلة لما اقتضى

وجود المعلول فی وقت لزم ان لا یوجد المعلول الا فی ذلک الوقت فلو وجد قبله او بعده لزم
التخلف فظهر انه لا یلزم من کون العلم ازلیا کون المعلوم ازلیا **ولقائل ان یقول** لو سلمنا ذ
ذلک فی الارادة لکن لا نم ذلک فی العلم لان العلم لا یکون علما مع عدم المعلوم ومن البین ان
عدمات الحوادث ازلیة فیلزم العلم بتلک العدمات الازلیة حتی یکون العلم ازلیا ولا یکفی فی العلم
بتلک الحوادث ویمکن ان یجاب بان العلم بوجود زید فی یوم کذا علم بعدم ذلک الوجود قبله وبعده
وانما التغایر بالاعتبار فاذا کان العلم بتلک العدمات کافیا فی ازلیة العلم کان العلم بالحوادث
الموجودة کل فی وقته کافیا ایضا والتحقیق ان العلم فعلی لا انفعالی والعلم الفعلی سبب لتحقق المعلوم
ومبدأ له وتابع للمعلوم فی التعین ومن البین ان التعین المبنی علی المشخصات الخارجیة لا یوجد
الا بعد وجود المعلوم فکان تعین العلم بتعین المعلوم متحققا فی ان تحقق المعلوم وتعینه فالمعلومات
قبل وجودها الخارجی حاصلة بالوجود العلمی وموجودة فی علمه تعالی بلا تعدد ولا تکثر لان التعدد
والتکثر متفرع علی التعین المتفرع علی الوجود الخارجی وهو منتف هنا فیکون المعلومات التی اعدادها
غیر متناهیة بحسب اعتبار التعینات حاصلة فی علم الله بالاجمال ای لا بالتعینات ولما کان العلم الفعلی
سببا لتحقق المعلوم کان ذلک الاجمال مبدأ للتفاصیل ای للوجودات الخارجیة الملزومة
للتعینات فظهر ان علم الله بسیط اجمالی مبدأ للتفاصیل کما صرح به افضل المدققین ولا یخفی ان
هذا التحقیق غیر مختص بالممکنات فقط بل جار فی الممتنعات ایضا وغیر مختص بالجزئیات المجردة
والکلیات بل جار فی الجزئیات المادیة لعدم لزوم الفساد اصلا فعلم ان الله تعالی عالم بجمیع
الاشیاء ممکنة او ممتنعة کلیة او جزئیة مادیة او مجردة بالعلم الحضوری علی الوجه المقرر فان
شئت تحقیق المقام فلترجع الی رسالتنا المعمولة فی حق علم الله تعالی مستقلا **فان قلت** اذا کان
العلم عین ذاته کیف یمکن ان یکون علمه بالممکنات مثلا حضوریا لان العلم الحضوری لا بد
ان یکون عین المعلوم فبینهما منافاة **قلت** لا منافاة الا بحسب التوهم بذاته تعالی ینکشف ذاته — أو هو
تعالی مع معلولاته یعنی بذاته تنکشف العلة التی استلزمت وجودها الوجود معلولاتها و
انکشافها الانکشاف معلولاتها ومن لم یفهم هذا المعنی حکم بان علم الله بسلسلة الممکنات حصولی
لا حضوری واسنده الی الشیخ الرئیس فی العلم وانت تعلم ان هذا الحکم خطاء فاحش لا یصدر — الحکم بأن
عن عاقل فضلا عن الرئیس کیف ان الشیخ صرح فی الشفاء بکون علمه تعالی حضوریا لذاته ولجمیع
الممکنات وعبارة الاشارات فی النظر انظ وان کان موهوما بکون العلم بها حصولیا لکن عند
التعمق لا یدل علی الحضوری فظهر ان الصفات المقبولة کما کانت حاضرة عند القوابل تکون المعلولات
الفاعل حاضرة عند الفاعل مثلها **لا یقال** قد صرح الحکماء بان علمه تعالی بسلسلة الممکنات غیر ذاته
تعالی مع انهم حکموا بان العلم عین ذاته تعالی **لانا نقول** ما کان عین ذاته تعالی مبدأ الانکشاف والحضور
وما کان غیر ذاته تعالی الانکشاف والحضور ای انکشاف الممکنات وحضورها فلا منافاة فحاصل
کلامهم ان ذاته مبدأ لحضور ذاته ولحضور معلولاته **فان قلت** کیف یمکن ان یکون علمه تعالی عین ذاته
تعالی مع ان الذات قائم بنفسه دون العلم **قلت** علمنا مخالف لعلم الله بالماهیة فیجوز ان یکون علمه تعالی

تعالى فانما بنفسه وعين ذاته تعالى ولا يجوز ذلك فى علمنا **فان قلت** هل يمكن التصور والتصديق
فى علم الله تعالى **قلت** التصديق واقع فى علمه تعالى واما التصور فقد قيل معناه فى حق البارى تعالى
كون متعلق علمه مفردا او بسيطا والاصح ان التصور ان كان عبارة عن العلم بالشئ مع الجهل با
بالحكم بينه وبين امر آخر فلا يتصور فى حقه تعالى وان كان عبارة عن العلم بالشئ مطلقا فهو
معتبر فى حقه تعالى والمختار هو الثانى فيلزم اعتباره فى علمه تعالى واما اعتبار الكلية والجزئية
فى علمه تعالى فانه امر ثابت لكن تحقق الجزئية فى علمه تعالى متعقل على وجه كلى منحصر نوعه فى شخصه
واما النظرية والبديهية غير ملتزمة فى علمه تعالى ان كان الحصول والحدوث معتبراً فى مفهومهما
واما اذا كان البديهة مقابلة للنظرية تقابل العدم والملكة فلا بأس فى كون علمه تعالى بديهيا
وفيه شئ لا يليق بهذا المختصر لا يقال ان العلم غير خال عن التصور والتصديق ولا عن النظرية وا ال
البديهية فيلزم انقسام علمه تعالى الى تلك الامور لانا نقول لا يلزم من انقسام العام انقسام
جميع انواع الداخلة تحت فليكن هذا اخر ما قصدناه من الرسالة بعون الله والحمد لله على التمام **تمت الرسالة**

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير محمد الامدى لما قررت بعض الابحاث المتعلقة بالحد التام على بعض المشتغلين
لدى فالتمسوا منى رسالة كاشفة عن وجوه مقاصده النقاب ودافعة عن دقايق مباديه
الصعاب فالفتها على وفق ما التمسوا بل على ورتبتها على احسن المقال بل اولى والله المعين وانا
الداعى وهو حسبى **اعلم ان انقسام** العلم النظرى الى التصور النظرى والتصديق النظرى مشهور
وان خالف الامام الجمهور فى التصور النظرى زعما منه ان جميع التصورات بديهية ومستدلا عليه
ان التصورات الحاصلة فى النفس لا تختلف بالشدة والضعف حتى يجرى النظر فيها بل اختلافها
بالقلة والكثرة فليس هناك تصور واحد متعلق بشئ واحد قد يقوى ذلك التصور شيئا فشيئا
فانتقل من النقصان الى الكمال وفيه نظر لان اختلافها بالقلة والكثرة قد يتحقق ويوجد معه اختلاف
بالشدة والضعف فان بعض المعلوم وجه لمعلوم اخر وبعضه جزء من ذلك المعلوم فالعلم وان
تعلق بالوجه او الجزء لكن يستدعى ذلك العلم بذى الوجه او الكل فالعلم الحاصل للشئ من وجه
اضعف من العلم الحاصل بجميع من وجه ومن جزئه ومن البين ان الوجوه والاجزاء متعدده فا
لعلم الحاصل له من جهة الوجوه وبعض الاجزاء اضعف من العلم الحاصل له من جهة الوجوه الكثيرة
وجميع الاجزاء وذلك ظ وبهذا ظهر حل المغالطة المشهورة الموردة على صورة قياس مقسم هكذا ا
المطلوب اما معلوم او مجهول وعلى كلا التقديرين يمتنع طلبه تفطن اذا عرفت هذا فنقول التصور
النظرى يكتسب من القول الشارح والتصديق النظرى من القياس ولا يلزم من كونه مكتسبا كونه
مكتسبا بالنسبة الى جميع الاشخاص والاوقات لجواز ان يكون النظرى عند شخص بديهيا عند آخر
وان يكون النظرى فى وقت عند شخص هو بعينه فى وقت آخر هذا اذا لم يعتبر تغايره باعتبار تغاير
النفوس ولا تغايره بحسب تغاير العلة والا فلا بد ان يكون النظرى نظريا دائما فتفطن ولما كانت الترتيبا